

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ١٧ من قرار مجلس الأمن ٢٠٧٥ (٢٠١٢) الذي طلب فيه المجلس إلى أن أوصل إبلاغه بالتقدم المحرز في تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وأن أوجه انتباهه إلى أي انتهاكات للاتفاق المبرم بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي (S/2011/384، المرفق). ويقدم هذا التقرير أيضاً آخر ما استجد من معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ المهام الإضافية المسندة لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. بموجب قرار المجلس ٢٠٢٤ (٢٠١١) في ما يتصل بالآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم التقرير آخر ما استجد من معلومات عن الحالة في أبيي ونشر القوة الأمنية المؤقتة وعملياتها منذ تقريره السابق عن هذه المسألة، الصادر في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (S/2012/890).

ثانياً - الحالة الأمنية

٢ - ظلت الحالة الأمنية في منطقة أبيي هادئة ولكن متوترة. وتواصل انتشار قوة تضم ما بين ١٢٠ و ١٥٠ فرداً من شرطة النفط السودانية في مجمع دفرة النفطي، في الجزء الشمالي من منطقة أبيي. ورغم أن هذه القوة بقيت، من حيث تواجدها وأنشطتها، محصورة ضمن المجمع النفطي، فإنها تشكل انتهاكاً لاتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، وكذلك لقرارات مجلس الأمن ١٩٩٠ (٢٠١١)، و ٢٠٣٢ (٢٠١١)، و ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، و ٢٠٤٧ (٢٠١٢)، و ٢٠٧٥ (٢٠١٢).

٣ - وعلى النحو المذكور في تقريره السابق، دخلت مجموعة مؤلفة من حوالي ٣٥ رجلاً مسلحاً بأسلحة خفيفة إلى منطقة أبيي في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وتمركزت بالقرب من



أم خرايت ودمبولويا. وأبلغت قيادة القوة الأمنية المؤقتة بأن المجموعة، ومعظم أفرادها من قبيلة المسيرية، تنتمي إلى حركة العدل والمساواة وكانت تقاتل في دارفور وجنوب كردفان إلى جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان - الشمال. وعلى الرغم من إعلان المجموعة اعتزامها مواصلة قتال الحكومة من داخل منطقة أبيي، فقد أعربت أيضا عن استعدادها الدخول في محادثات مع حكومة السودان.

٤ - وبناء على طلب رئيس بعثة القوة الأمنية المؤقتة وقائد القوة، الفريق تادييسي ويريدي تيسفاي، وافقت المجموعة على الانسحاب من منطقة أبيي. وفي كانون الأول/ديسمبر، انسحب نحو ٢٥ رجلا من المنطقة، أما الأعضاء العشرة المتبقون فقد استقروا في الجزء الجنوبي الشرقي منها، بالقرب من الحدود مع جنوب السودان. ومن أجل رصد تحركات المجموعة وحماية السكان المدنيين المحليين، تحافظ القوة الأمنية المؤقتة على وجود عسكري قوي حول هذه المجموعة كما أنها لا تزال تطالبها بالانسحاب بشكل كامل من المنطقة.

٥ - وقد بدأت الهجرة الموسمية السنوية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ لبدو المسيرية الرحل عبر منطقة أبيي، وتسير عملية الهجرة هذه بسلام. ويوجد في المنطقة حاليا نحو ٥٠.٠٠٠ من البدو الرحل، إلى جانب ما يقرب من ١,٢ مليون رأس من الماشية. وقد وصل البدو إلى نهر كبير/بحر العرب في الممر الغربي ووصلوا في ترحالهم إلى توداج في الممر الأوسط. كما بدأ البدو في عبور الحدود مع ولاية الوحدة في جنوب السودان، على طول الممر الشرقي.

٦ - وبالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، سافر وفد من القوة الأمنية المؤقتة خلال الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ولايات شمال بحر الغزال وواراب والوحدة وهي ولايات حدودية في جنوب السودان، للتناقش مع حكام الولايات وزعماء العشائر المحلية التقليديين وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان بشأن الأعمال التحضيرية اللازمة لكفالة أن تتم الهجرة بشكل سلمي. ورحب حكام الولايات بالخطوات التي تتخذها القوة الأمنية المؤقتة لمنع المواجهات القبلية، واتفقوا على أن المحادثات بين القبيلتين تُعد بالغة الأهمية بالنسبة لتلك الجهود. غير أن حاكمي ولايتي شمال بحر الغزال وواراب أعربا عن شواغل أمنية خطيرة فيما يتعلق بدخول البدو المسلحين إلى جنوب السودان.

٧ - وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، قامت القوة الأمنية المؤقتة، بالتنسيق الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، بتيسير عقد اجتماع بين زعماء الدينكا نقوك في منطقة أبيي والدينكا تويج في ولاية وارب لمناقشة التدابير التي يمكن اتخاذها لكفالة الهجرة بطريقة سلمية ومنظمة. بيد أن الاجتماع لم يكن موفقا وأسفر عن منع دخول قبيلة المسيرية إلى ولاية وارب أثناء هجرتها للسنة الخامسة على التوالي.

٨ - ومع بداية موسم الجفاف، ما فتئ عدد المشردين من قبيلة الدينكا نقوك العائدين إلى ديارهم يزداد ويقدر هذا العدد حالياً بأكثر من ٢٠ ٠٠٠ مشرد عائد إلى الشمال من نهر كير/بحر العرب، منهم نحو ٤ ٥٠٠ مشرد في بلدة أبيي. ولم تشهد الفترة المشمولة بالتقرير وقوع أي حوادث أمنية بين قبيلتي الدينكا نقوك والمسيرية. وزادت القوة الأمنية المؤقتة متوسط عدد دورياتها اليومية إلى ٦٥ دورية تغطي نحو ١ ٤٠٠ كيلومتر، كما حافظت على وجود عسكري واضح على طول مسارات الهجرة.

٩ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر قامت القوة الأمنية المؤقتة بإصلاح الطريق الرئيسي الذي يصل بين دفرة وبلدة أبيي، والمستخدم لنقل البضائع. ونتيجة لذلك، ازدادت الأنشطة التجارية في بلدة أبيي وسوقها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أُعيد فتح السوق التي كانت قد أغلقت في أعقاب الحوادث الأمنية التي وقعت في ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وتحفظ القوة الأمنية المؤقتة بفصيلة متواجدة في السوق ومحيطها.

١٠ - وتركز دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام جهودها في موسم الجفاف الحالي على تطهير طرق إضافية لكفالة حرية حركة السكان المحليين ودوريات القوة الأمنية المؤقتة والجهات الإنسانية الفاعلة، دون قيود. وبالنظر إلى التوقعات التي تشير إلى عودة عدد كبير من المشردين المنتمين إلى قبيلة الدينكا نقوك، تجري دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، إلى جانب المتعهد الذي تتعامل معه، تقييمات للمنطقة تركز فيها على القرى الواقعة جنوب منطقة أبيي وبالقرب من بلدة أبيي.

ثالثاً - التطورات السياسية

١١ - اجتمعت حكومتا السودان وجنوب السودان في أديس أبابا، في الفترة من ١٢ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر، لمناقشة جملة مسائل من بينها إنشاء مؤسسات منطقة أبيي. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، قبل جنوب السودان القائمة التي قدمتها حكومة السودان للمرشحين لشغل مناصبي نائب رئيس إدارة منطقة أبيي ورئيس مجلس منطقة أبيي.

١٢ - وعقد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي جلسته ٣٤٩ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، بعد مرور تسعة أيام على انتهاء المهلة النهائية التي أعطاها للسودان وجنوب السودان للتوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي لمنطقة أبيي، والتي حُددت بتاريخ ٥ كانون الأول/ديسمبر. وكرر مجلس السلم والأمن تأكيد قبوله الاقتراح الذي قدمه فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ وأوصى فيه بإجراء استفتاء في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ لتحديد الوضع النهائي لمنطقة أبيي. وأحاط

المجلس علما بتقديم السودان لقائمة المرشحين لإدارة منطقة أبيي ومجلس منطقة أبيي، وحث الطرفين في الوقت ذاته على المضي قدما في عملية إنشاء مؤسسات منطقة أبيي. وتجدر الإشارة إلى أن المجلس قد أحال اتخاذ القرار النهائي بشأن تحديد الوضع النهائي لمنطقة أبيي إلى مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المقرر افتتاحه في أديس أبابا في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وبعد ذلك، اجتمع الرئيس عمر البشير والرئيس سلفا كير في أديس أبابا يومي ٤ و ٥ كانون الثاني/يناير. وبحسب ما أفاد به الفريق الرفيع المستوى، دعا الرئيسان لجنة الرقابة المشتركة في أبيي إلى الاجتماع والشروع فوراً في إنشاء مؤسسات منطقة أبيي.

١٣ - وعُقد الاجتماع الثامن للجنة الرقابة المشتركة في أبيي في أديس أبابا يومي ١٢ و ١٣ كانون الثاني/يناير. واتفق الطرفان على ترشيح أعضاء مؤسسات منطقة أبيي، بما في ذلك رئيس الإدارة ونائبه، والرؤساء الخمس للإدارات، كما اتفقا على ترشيح رئيس مجلس منطقة أبيي. غير أن الطرفين لم يتفقا بشأن تشكيل مجلس منطقة أبيي. وأشار رئيسا اللجنة كذلك إلى أن الترشيحات لن تدخل حيز النفاذ إلا بعد الاتفاق بشأن تشكيل مجلس منطقة أبيي. وفي تطور إيجابي، اتفق رئيسا اللجنة على أن يصدر كل منهما تعليمات للخبراء العاملين معه في مجال الشرطة لبدء العمل على المقترحات المتصلة بحجم وتشكيل دائرة شرطة أبيي في المستقبل ومناقشة تقديم اقتراح مشترك في الاجتماع الذي سيعقد في بلدة أبيي في ٣٠ كانون الثاني/يناير. ومن المتوقع أن تعقد لجنة الرقابة المشتركة اجتماعها المقبل في بلدة أبيي في ١٥ شباط/فبراير.

رابعاً - حالة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها

١٤ - أحرز السودان وجنوب السودان تقدماً في تنفيذ اتفاقهما بشأن إنشاء الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق المبرم في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن أمن الحدود والآلية السياسية والأمنية المشتركة، والاتفاق المبرم في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١١ بشأن بعثة دعم مراقبة الحدود، والاتفاق المبرم في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بشأن الترتيبات الأمنية.

١٥ - وفي أعقاب النتائج غير الحاسمة لاجتماع الآلية السياسية والأمنية المشتركة الذي عُقد في جوبا في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، استضاف السودان اجتماعاً للمتابعة يومي ٩ و ١٠ كانون الأول/ديسمبر في الخرطوم. وبعد أن وصلت محاولة المضي قدماً إلى طريق مسدود، طلب رئيسا الآلية المشتركة إلى فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ عقد دورة استثنائية للآلية يرأسها الفريق ووضع جدول أعمال بالتشاور مع الطرفين.

١٦ - وعُقد الاجتماع الاستثنائي للآلية السياسية والأمنية المشتركة في أديس أبابا في الفترة من ١٥ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر. وفي ختام الاجتماع، اتفق الوفدان على الإنشاء الفوري للمنطقة الحدودية الآمنة المتروعة السلاح والآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها واللجنة المخصصة، وعلى فتح عشرة ممرات لعبور الحدود. واتفقا كذلك على أنه يجوز لأي منهما أن يقدم، في أي وقت، شكاوى تتصل بالأمن إلى رئيسي الآلية السياسية والأمنية المشتركة لكي تنظر فيها لجنة فرعية مختصة.

١٧ - وأنشأت الآلية السياسية والأمنية المشتركة أيضا لجنة فنية قامت، بدعم من القوة الأمنية المؤقتة، بوضع خطة وجدول زمني للتنفيذ من أجل تفعيل المنطقة الحدودية الآمنة المتروعة السلاح والآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وأبقت خطة التنفيذ المتفق عليها، التي أقرها رئيسا الآلية السياسية والأمنية المشتركة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، على نهج يجري بموجبه النشر على مرحلتين. ويتم خلال المرحلة الأولى إنشاء قدرة تشغيلية أولية جديدة في اثنين من مقار القطاعات الأربعة على الحدود بين البلدين. بينما تنطوي المرحلة الثانية، التي تستخدم فيها قدرة تشغيلية كاملة، على تفعيل القطاعات الأربعة جميعها.

١٨ - واتفق الطرفان أيضا على الجداول الزمنية لسحب قواتهما من المنطقة الحدودية الآمنة المتروعة السلاح وتفعيل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وأخيرا، أشارت خطة التنفيذ كذلك إلى أنه لا يزال يتعين الاتفاق على ترتيبات خاصة بشأن "منطقة الأربعة عشر" ميلا على النحو المنصوص عليه بموجب الاتفاق المتعلق بالترتيبات الأمنية المبرم في ٢٧ أيلول/سبتمبر. وأصدر الرئيسان البشير وكير، خلال اجتماع القمة الذي عقدها في أديس أبابا يومي ٤ و ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، تعليمات للآلية السياسية والأمنية المشتركة بأن تضمن، في اجتماعها المقبل، إنشاء المنطقة الحدودية الآمنة المتروعة السلاح دون مزيد من التأخير.

١٩ - وأعادت الآلية السياسية والأمنية المشتركة عقد دورة استثنائية أخرى في أديس أبابا في الفترة من ١٤ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير. وخلال الاجتماع ووفقا لنهج المرحلتين، اتفق الطرفان على أن تُنشأ القدرة التشغيلية الأولية للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها بمقر مؤقت في كادوقلي (جنوب كردفان، السودان) ومقار للقطاعات في كادوقلي وقوك مشار (شمال بحر الغزال، جنوب السودان)، وما مجموعه أربعة أفرقة من المراقبين. واتفقا كذلك على أن تُنشأ القدرة التشغيلية الكاملة بمقار إضافية للقطاعات في برام (جنوب دارفور، السودان)، وملكال (ولاية أعالي النيل، جنوب السودان)، وعلى أن تُنشر بالكامل الأفرقة العشرة للمراقبين. وسيظل الرقم المتوخى للمراقبين التابعين لكل من القوة

الأمنية المؤقتة، والسودان وجنوب السودان هو ٩٠ مراقبا، وسيزيد الطرفان القوام الإجمالي للمراقبين بحسب التقدم المحرز في عملية التفعيل، بدءا بـ ٧٠ مراقبا لكل منهما. وأوصيا أيضا بزيادة عدد أفراد الحماية التي توفرها القوة من ٣٠٠ فرد بحسب الاتفاق السابق إلى ٨٦٠ فردا. غير أن الطرفين لم يتمكنوا في الواقع من إنشاء الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها أو إقامة المنطقة الحدودية الآمنة المتروعة السلاح، وذلك بسبب الخلافات المتبقية بشأن طول منطقة الأربعة عشر ميلا ونزاع نشب حول ضرورة التنفيذ المتزامن لاتفاقيهما المتعلق بالنفط. فقد أصر السودان على أن يُنفذ الاتفاق المتعلق بالترتيبات الأمنية بالكامل قبل الشروع في تنفيذ أي اتفاق آخر، بينما أكد جنوب السودان على ضرورة تنفيذ الاتفاقات المبكرة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بالتزامن مع الاتفاق المذكور.

٢٠ - ومع ذلك، أعلنت حكومتا السودان وجنوب السودان، في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أنهما أكملتتا سحب قواتهما من جانبي خط الوسط في المنطقة الحدودية الآمنة المتروعة السلاح وفقاً لمهلة الـ ٢٨ يوما التي مُنحت للطرفين في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ عند اعتماد الآلية السياسية والأمنية المشتركة خطة تنفيذ الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. غير أنه ما زال يتعين التحقق من انسحاب قواتهما.

٢١ - ولأغراض إنشاء الآليات التشغيلية والاستراتيجية اللازمة، عقدت القوة الأمنية المؤقتة وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور اجتماعا مشتركا في جوبا في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. واتفقت البعثات الثلاث على إنشاء أفرقة عاملة تخصص لهذا الغرض وتجري مناقشتها شهريا. وقد استُكمل التخطيط فيما يتعلق بالموظفين المطلوبين للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها من أجل إجراء دوريات مع الأفرقة المعنية بإجراءات مكافحة الألغام، بينما يجري حاليا وضع الصيغة النهائية لخطط التدريب ذات الصلة بإزالة الألغام التي تهدف إلى تدريب أفرقة إزالة الألغام على مهام التحقيق والتحقق.

٢٢ - وقادت القوة الأمنية المؤقتة أيضا بدعم من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، سلسلة من بعثات الاستطلاع في المواقع المقترحة لأفرقة الآلية المشتركة في ولاية شمال بحر الغزال، وفي ولاية جنوب كردفان، وذلك بغرض تحديد مواقع النشر وأماكن الإقامة وحيز المكاتب لمواقع أفرقة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، ومقار القطاعات.

خامسا - الحالة الإنسانية

٢٣ - في ظل الزخم المتزايد لحركة المهجرة وتدفق العائدين إلى منطقة العمليات، تركزت الجهود التي يبذلها كل من مجتمع المساعدة الإنسانية والقوة الأمنية المؤقتة على ضمان تدخلات إنسانية متزامنة تشمل القبيلتين، تفاديا لأي اشتباكات قد تقع بسبب الموارد والمساعدات المقدمة. وشرعت المنظمة الدولية للهجرة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اتخاذ مبادرة مشتركة لبناء السلام بغية تيسير الحوار بين قبيلة الدينكا نقوك العائدة وقبيلة المسيرية المهاجرة.

٢٤ - وتظل إمدادات المياه الكافية تشكل عاملا رئيسيا في منع نشوب النزاع القبلي، لا سيما خلال موسم المهجرة. ودأبت القوة الأمنية المؤقتة ومجتمع المساعدة الإنسانية على التعاون لتحديد المناطق التي تتسم بندرة المياه وإنشاء مراكز مياه إضافية فيها. وقد خصصت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة مجموعة تدابير للمساعدة المالية قدرها ٣,٨ ملايين دولار من أجل دعم المساعدة الإنسانية المقدمة في مجالي الصحة والمياه النظيفة للفئات الضعيفة من السكان في منطقة أبيي. وفي إطار مجموعة التدابير هذه، تعزز المنظمة الدولية للهجرة بناء ١٧ حوضا مائيا خلال موسم الجفاف الحالي، في المناطق الواقعة شمال بلدة أبيي.

٢٥ - وقامت منظمة الصحة العالمية في الآونة الأخيرة بتحصين أكثر من ١٢ ٥٠٠ طفل دون سن الخامسة ضد شلل الأطفال، بالإضافة إلى تزويد مستشفيات في بلدة أبيي باللوازم الطبية التكميلية. وفي سياق برامج الإغاثة وإعادة التأهيل التي تستهدف السكان من قبيلة الدينكا نقوك، لا تزال منظمة الأمم المتحدة للطفولة والمنظمة الدولية للهجرة تقوم بإعادة تأهيل مراكز المياه في منطقة أبيي، بينما وفرت المنظمة الدولية للهجرة والكنيسة الكاثوليكية في أبيي ما يزيد على ٥٠٠ من عُدَد الإيواء الطارئة للمشردين داخليا في بلدة أبيي وحولها. ودأبت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على توزيع المواد غير الغذائية لحالات الطوارئ على ما متوسطه الشهري ١٠٠ من المشردين المستضعفين في منطقة أبيي. وقامت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بتلقيح ١٦ ٠٠٠ من رؤوس الماشية المملوكة لقبيلة الدينكا نقوك كجزء من برنامج المنظمة لتلقيح المواشي.

سادسا - حماية المدنيين

٢٦ - لم تقع أي حوادث قبلية في منطقة أبيي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلى الرغم من الحوادث العنيفة التي وقعت يومي ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، ظلت الحالة تتسم بالهدوء في

بلدة أبيي منذ ذلك الحين، وواصلت القوة الأمنية المؤقتة جهودها الرامية إلى ملء الفراغ الأمني الناجم عن افتقار منطقة أبيي إلى المؤسسات وإلى دائرة للشرطة. وقد شملت هذه الجهود تعزيز اللجان الأمنية المشتركة، والتفاعل والتحاور بانتظام مع المجتمعات المحلية وتشجيع الحوار بين قبيلتي الدينكا نقوك والمسيرية. كما واصلت القوة التركيز على المشاريع السريعة الأثر لتعزيز مبادرات منع نشوب النزاعات، بما في ذلك تعزيز الهياكل الأساسية القائمة على الموارد من قبيل مراكز المياه، والخدمات الاجتماعية الأساسية من قبيل المدارس ومراكز الرعاية الصحية الأولية، فضلاً عن المرافق الأهلية بما يشمل مجزرا وساحة لسوق الماشية.

٢٧ - وتتبع قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة استراتيجية لمنع نشوب النزاعات والتخفيف من آثارها. ووفقاً لهذه الاستراتيجية ومن خلال عملية للتشاور، وناشدة القوة، على المستويين القيادي والتشغيلي، بدو المسيرية الرحل أن يتجنبوا المناطق الواقعة حول بلدة أبيي والمناطق الأخرى التي يتركز فيها بدرجة أكبر العائدون من قبيلة الدينكا نقوك، ولا سيما في المناطق المجاورة لنونق واللو ومريال أجاك وتاجلي. وقد كللت هذه الاستراتيجية حتى الآن بالنجاح. والقوات التابعة للقوة الأمنية المؤقتة موجودة أيضاً حول هذه القرى المأهولة بأفراد قبيلة الدينكا نقوك بغرض رصد الحالة عن كثب ومنع وقوع أي مصادمات.

٢٨ - ولم تقع في الفترة قيد الاستعراض أي تطورات جديدة فيما يتعلق بتنفيذ رصد حقوق الإنسان في منطقة أبيي على نحو ما طلبه مجلس الأمن بموجب الفقرة ١٠ من القرار ١٩٩٠ (٢٠١١) والفقرة ١٤ من القرار ٢٠٧٥ (٢٠١٢). وعلى الرغم من غياب السجلات الصحيحة وعدم إجراء السلطات المحلية تحقيقات للمتابعة، تتلقى دوريات القوة تقارير غير رسمية تفيد بازدياد وقوع العنف الجنسي والعنف الجنساني في منطقة بلدة أفوك وحولها.

سابعاً - نشر قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي

٢٩ - في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، كان العنصر العسكري للقوة الأمنية المؤقتة يتألف من ٩٧٤ فرداً من أصل القوام المأذون به البالغ ٢٠٠ ٤ فرد عامل حاضراً في الميدان (انظر المرفق الأول). أما القوام المتبقي البالغ عدده ٢٢٦ فرداً، فمن المقرر توزيعه بين وحدة النقل الجوي وقوام المراقبين العسكريين وضباط الأركان التابعين للقوة الأمنية المؤقتة والآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها.

٣٠ - واستمر نشر العنصر العسكري للقوة الأمنية المؤقتة في ثلاثة قطاعات (انظر المرفق الثاني). فمع بدء موسم الهجرة ولكي تتمكن القوات التابعة للقوة الأمنية المؤقتة من توفير

الأمن، أخلت القوات مواقعها الحصينة التي قضت فيها موسم الأمطار وانتقلت إلى سبع قواعد مؤقتة للعمليات تقع على طول مسارات الحجارة في كل من اللو، وتاجلي، ومريال أجاك، وأتوني، وأم خرايت، ونونق، ودنغوب. ويجري أيضا نشر أربع قواعد مؤقتة أخرى للعمليات في كل من شيفي ودمبولويا ولوبونق وعلال.

٣١ - وبعد أن جرى في الآونة الأخيرة تنفيذ ثالث عملية لتناوب ٩٦٩ جنديا إثيوبيا في الفترة بين ١٧ و ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، حلت الكتيبة ٦ محل الكتيبة ٣ في القطاع الجنوبي. وأصدرت حكومة السودان مؤخرا تأشيرات لـ ١١ عضوا من أعضاء فريق الشرطة المتقدم، وذلك تمشيا مع التزامها المعلن بإنشاء دائرة شرطة أبيي.

ثامنا - أنشطة الدعم التي اضطلعت بها القوة الأمنية المؤقتة

٣٢ - مع بداية موسم الجفاف، قامت القوة بترميم وإصلاح عدد من الطرق الرئيسية، بما ذلك أجزاء من الطريق الواصل بين بلدة أبيي ودفرة والطريق الذي يربط أقوك بأبيي، بالإضافة إلى عدد من الطرق الفرعية. وهو ما أتاح إمكانية الوصول إلى جميع قواعد عمليات السرايا وقواعد العمليات المؤقتة. وبدأ أيضا التحضير لإصلاح مهبط طائرات أتوني الواقع قرب أقوك.

٣٣ - ولا يزال ٥٠ في المائة تقريبا من أفراد القوات التابعة للقوة الأمنية المؤقتة يعيشون في خيام قدمتها الأمم المتحدة. ومع ذلك، فالعمل جارٍ لتشييد مبان جاهزة الصنع في مقر القوة المؤقت وتشديد أماكن إيواء القوات في المعسكر الذي يقع فيه مقر القوة.

٣٤ - ورغم أن حكومة جنوب السودان قد رفعت جميع القيود المفروضة على نقل حصص الإعاشة التابعة للأمم المتحدة اعتبارا من ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، فإن المتعهد التابع للقوة لا يزال يواجه صعوبات على الحدود في إجراءات تخليص حصص إعاشة القوات. وتُبذل جهود لجعل استيراد الحصص الغذائية أكثر بساطة. ويجري حاليا تحديد مخزونات الوقود التي تناقصت في موسم الأمطار بسبب عدم إمكانية إيصال أي إمدادات برّا.

تاسعا - ملاحظات وتوصيات

٣٥ - رغم ما شهدته أبيي من هدوء عام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أظهرت الأحداث العنيفة التي وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر أن بعض أفراد قبيلتي الدينكا نقوك والمسيرية يبدون مصممين على إشعال فتيل الأعمال العدائية. ففي سياق التحضير لإجراء استفتاء لتحديد الوضع النهائي لمنطقة أبيي، حسبما دعا إليه مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد

الأفريقي، أعلن زعماء القبيلتين عن عزمهم على زيادة مستوطناتهم في المنطقة. وقد أدى ذلك إلى زيادة تدهور العلاقات بين القبيلتين وتفاقم حدة التوتر بينهما.

٣٦ - إن سير الهجرة بطريقة سلمية ومنظمة أمر حيوي للتخفيف من حدة التوتر ومنع نشوب نزاع في المنطقة، وإنني أحث القبيلتين وزعمائهما، وكذلك حكومات الولايات والحكومة الوطنية في كلا البلدين، على مواصلة الالتزام بالاتفاقيات الدولية ذات الصلة والحقوق التقليدية في الهجرة عبر أراضيها عن طريق دعم الحوار الإيجابي والبناء بين القبيلتين.

٣٧ - وعلى النحو المبين في التقارير السابقة، فإن الافتقار إلى أجهزة لإنفاذ القانون في منطقة أبيي والفراغ الأمني الناجم عن ذلك لا يزالان يطرحان تحديات كبيرة تعترض القوة الأمنية المؤقتة التي لا تملك في الوقت الراهن الموارد اللازمة للتصدي لها. فعدم إحراز تقدم ملموس في إنشاء دائرة شرطة أبيي يؤدي إلى إيجاد آليات غير رسمية لإنفاذ القانون ويحبط الجهود الرامية إلى حل النزاع بالطرق السلمية. وفي ظل ذلك، فإن عدد العائدين إلى منطقة أبيي في زيادة مطردة وثمة حاجة ماسة إلى تزويدهم بالخدمات والهيكل الأساسية. فإشياء مؤسسات منطقة أبيي، بموجب اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، بما في ذلك إدارة المنطقة والمجلس ودائرة الشرطة، ينبغي أن يظل أولوية بالنسبة لحكومتَي البلدين.

٣٨ - وبالنظر إلى تواجد أبناء قبيلة الدينكا نقوك وبدو قبيلة المسيرية الرحل في منطقة أبيي في آن واحد، إضافة إلى وجود جماعات الأمن الأهلية والآليات الإدارية غير الرسمية، لا بد من تهيئة بيئة مواتية لتحقيق السلام والتنمية المستدامين من خلال آليات لرصد حالة حقوق الإنسان والتحقق منها. وإنني أشجع حكومتَي السودان وجنوب السودان بشدة على اتخاذ التدابير الملائمة لتمكين القوة الأمنية المؤقتة من الاضطلاع بولايتها.

٣٩ - كما أشيد بتوصل الطرفين إلى حل توافقي خلال الاجتماع الاستثنائي للآلية السياسية والأمنية المشتركة الذي عُقد في أديس أبابا في الفترة من ١٤ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ وفيه أحرزا تقدما في تحديد الإجراءات التنفيذية اللازمة لإنشاء المنطقة الحدودية الآمنة المتروعة السلاح وتفعيل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وأحث الطرفين على تسوية ما تبقى بينهما من خلافات بشأن منطقة الأربعة عشر ميلا وسبل تنفيذ اتفاق النفط، وعلى القيام على وجه الاستعجال بتفعيل الآليات الأمنية المتفق عليها بينهما. وأرحب بإعلان كلا البلدين سحب قواته من جانبي خط الوسط من المنطقة الحدودية الآمنة المتروعة السلاح.

٤٠ - وأحيط علماً باتفاق الطرفين على ضرورة زيادة عنصر قوة الحماية المقدم من القوة الأمنية المؤقتة دعماً للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، من ٣٠٠ جندي إلى ٨٦٠ جندياً. ويعني هذا الاتفاق زيادة الحد الأقصى الحالي لقوام القوات التابعة للقوة الأمنية المؤقتة، وسترتب عليه نتائج في مجالي الدعم والشؤون المالية تتأثر بها القوة الأمنية. وحالما يتم إنشاء المنطقة الحدودية الآمنة المتروعة السلاح وتفعيل الآلية المشتركة، سأوجه رسالة إلى المجلس تتضمن توصيات مفصلة بشأن هذه المسألة، بما في ذلك تفاصيل عن كامل الآثار المترتبة على الاتفاق في مجالي الدعم والشؤون المالية. والقوة الأمنية المؤقتة مستعدة لتقديم الدعم فوراً للقدرة التشغيلية الأولية للآلية.

٤١ - وفي الختام، أود الإعراب عن عميق امتناني لحكومة إثيوبيا لإسهامها في قضية إحلال السلام الدائم في المنطقة. وأود أن أخص بالشكر رئيس الوزراء الإثيوبي، هاييلي مريم ديسالين، لجهوده الشخصية الرامية إلى مساعدة البلدين على تسوية الخلافات العالقة بينهما. وأود أيضاً أن أعرب عن خالص تقديري لمثلي الخاص، هاييلي منقريوس، ولفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ الذي يقوده الرئيس ثابو مبيكي، لمساعدتهما الدؤوبة من أجل تعزيز التعايش السلمي بين السودان وجنوب السودان.

٤٢ - وأود كذلك أن أعرب عن امتناني لرئيس قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، الفريق تاديسي ويريدي تسفاي، لتفانيه في قيادة البعثة والتزامه الثابت بضرورة تنفيذ ولايتها بفعالية. وفي نهاية ولايته كرئيس للبعثة، أود أن أشكره على خدمته للأمم المتحدة ولسكان أبيي وأن أتمنى له التوفيق في مساعيه المستقبلية. وأخيراً، أود أن أشكر أفراد القوة الأمنية المؤقتة لمساهماتهم في إعادة الأوضاع إلى طبيعتها في منطقة أبيي بوسائل منها تعزيز المصالحة والتعايش السلمي بين مختلف القبائل في ظروف كثيراً ما تتسم بصعوبة بالغة.

المرفق الأول

تكوين العنصر العسكري لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، بما في ذلك
الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها

البلد	الوصف	ذكور	إناث	المجموع
بنين	خبراء موفدون في مهام	٣		
	أفراد القوة	١		٤
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	خبراء موفدون في مهام	٣		
	أفراد القوة	١		٤
البرازيل	خبراء موفدون في مهام	١		
	أفراد القوة	٢		٣
بوروندي	خبراء موفدون في مهام	١		١
كمبوديا	خبراء موفدون في مهام	١		١
إكوادور	خبراء موفدون في مهام	١		١
السلفادور	خبراء موفدون في مهام	١		١
إثيوبيا	خبراء موفدون في مهام	٨٢	٤	٣ ٨٩٥
	أفراد القوة	٣ ٥٩٥	٢١٤	
غانا	خبراء موفدون في مهام	٣		
	أفراد القوة	٢		٥
غواتيمالا	خبراء موفدون في مهام	٢		
	أفراد القوة	١		٣
غينيا	خبراء موفدون في مهام	٢		٢
الهند	خبراء موفدون في مهام	٢		
	أفراد القوة	٢		٤
إندونيسيا	خبراء موفدون في مهام	١		
	أفراد القوة	١		٢
قيرغيزستان	خبراء موفدون في مهام	١		١
ماليزيا	خبراء موفدون في مهام	١		١
منغوليا	خبراء موفدون في مهام	٢		٢
موزامبيق	خبراء موفدون في مهام	١		١
ناميبيا	خبراء موفدون في مهام	١		١
نيبال	خبراء موفدون في مهام	٣		
	أفراد القوة	٢		٥

البلد	الوصف	ذكور	إناث	المجموع
نيجيريا	خبراء موفدون في مهام	١		٤
	أفراد القوة	٣		
باراغواي	خبراء موفدون في مهام	١		١
بيرو	خبراء موفدون في مهام	٢		٣
	أفراد القوة	١		
الفلبين	خبراء موفدون في مهام	١	٢	١
	أفراد القوة	١		
الاتحاد الروسي	خبراء موفدون في مهام	١		٣
	أفراد القوة	٢		
رواندا	خبراء موفدون في مهام	٢		٤
	أفراد القوة	٢		
سيراليون	خبراء موفدون في مهام	٣		٣
سري لانكا	خبراء موفدون في مهام	٥		٦
	أفراد القوة	١		
جمهورية تنزانيا المتحدة	خبراء موفدون في مهام	١		٢
	أفراد القوة		١	
أوكرانيا	خبراء موفدون في مهام	٢		٤
	أفراد القوة	٢		
أوروغواي	أفراد القوة	١		١
زامبيا	خبراء موفدون في مهام	١		١
زيمبابوي	خبراء موفدون في مهام	٢		٣
	أفراد القوة	١		
المجموع		٣ ٧٥٥	٢١٩	٣ ٩٧٤

المرفق الثاني

خريطة انتشار قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي

